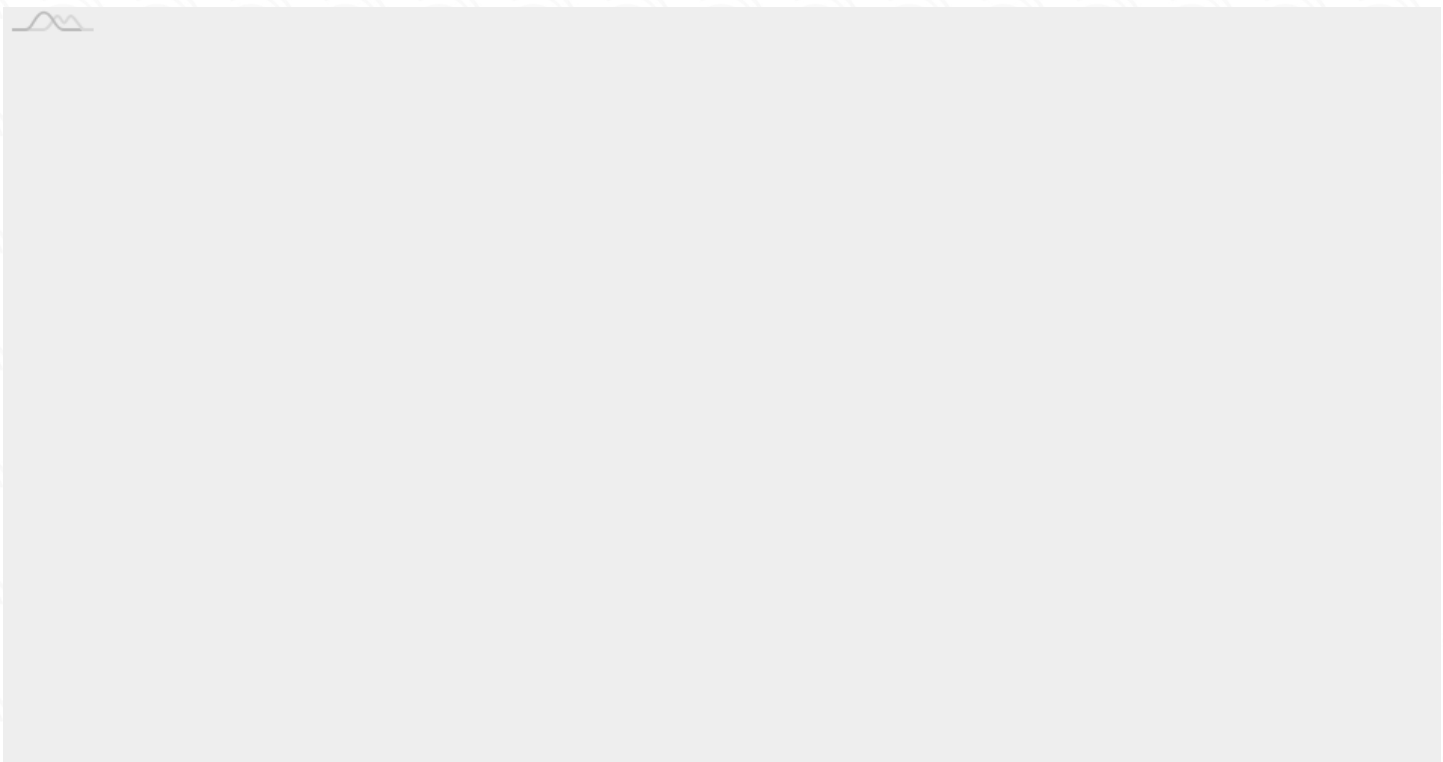


أخبار

أخبار مصر





مصر تطرح مزايده عالمية للتنقيب عن النفط والغاز في 23 منطقة

(اقتصادي . الأناضول)

أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، الإثنين، عن طرح مزايده عالمية للتنقيب عن النفط والغاز في 23 منطقة جديدة.

وقال وزير البترول المصري طارق الملا، في بيان، إنه سيتم طرح مزايده عالمية جديدة لنحو 10 مناطق للهيئة المصرية العامة للبترول (حكومية)، بالإضافة إلى 13 منطقة تابعة لشركة جنوب الوادي المصرية القابضة للبترول (حكومية).

وذكر الوزير، أن هذه المناطق تتوزع جغرافيا بين 10 مناطق بالصحراء الغربية، ومنطقتين بالصحراء الشرقية، و7 مناطق بخليج السويس و4 مناطق بالبحر الأحمر.

وأشار إلى إتاحة كافة البيانات الجيولوجية والجيوفيزيائية لكل المناطق، بالإضافة إلى الدراسات الفنية لجميع المناطق والدراسات الإقليمية وتوفير غرف إطلاع افتراضية للبيانات.

وحسب البيان، من المخطط أن تمتد فترة تلقي العروض والاستفسارات حول المزايده والمناطق المطروحة، حتى تاريخ 25 فبراير/شباط 2024.

وأوضح الملا أن المزايده الجديدة، تضم مناطق جديدة للبحث والاستكشاف، "تم استخدام أحدث الوسائل والأساليب الرقمية في إعدادها".

وزاد: "مصر بهذا الطرح الجديد، تواصل عملها على زيادة إنتاجها من الثروات البترولية، وزيادة الاستثمارات المقررة من هذا النشاط، والتي تشرى العملية الإنتاجية وقواعد البيانات الجيولوجية عن مناطق الإنتاج البترولي".

ورفعت مصر وتيرة منح الامتيازات للتنقيب والاستكشاف عن مصادر الطاقة التقليدية، منذ مطلع الألفية الحالية، وتمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي بمتوسط إنتاج سنوي 64 مليار متر مكعب، لكنها تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها البترولية من الخارج.

وتحتاج مصر – التي يتجاوز عدد سكانها 110 ملايين نسمة- لاستثمارات ضخمة في قطاع الطاقة لسد الطلب المحلي المتزايد، ولتجنب خطط الترشيح التي تتبعها مؤخرا في استهلاك الكهرباء وسط نقص إمدادات الغاز وشح النقد الأجنبي.

مصر: 66% من موظفي القطاع الخاص فقراء

(اقتصادي . العربي الجديد)

توصل باحثون في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى أن 66% على الأقل من إجمالي العاملين في القطاع

الخاص في مصر متوسط أجورهم أقل من 4000 جنيه شهرياً، وهو الحد الأدنى للأجور المقرر اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول المقبل.

كما توصل باحثو المبادرة إلى أن نسبة العاملين من الرجال الذين يقل متوسط أجورهم عن الحد الأدنى للأجور هي 62%، بينما متوسط الأجور لكل النساء في القطاع الخاص بعد إضافة الزيادات أقل من الحد الأدنى للأجور، مما يعني أن كل النساء العاملات في القطاع الخاص سيستفدن في حال جرى توحيد الحد الأدنى للأجور لكل العاملين، وما يقرب من نصف الرجال العاملين في القطاع الخاص كذلك سيستفيدون من ذلك التوحيد.

وحاول باحثو المبادرة حصر من يتقاضون أقل من 4 آلاف جنيه (الحد الأدنى الحكومي الجديد المقرر في أكتوبر/تشرين الأول 2023) في القطاع الخاص، وذلك من واقع آخر الإحصاءات عن الأجور- النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل لعام 2021- الصادرة في يونيو/حزيران 2022، مضافاً لها 6% الزيادة السنوية المقررة عن العاملين، أو 160 جنيه كحد أدنى من قيمة العلاوة عن السنتين، في محاولة للتوصل إلى تقدير متوسطات الأجور لعام 2023، التي جاء ذكرها في قرار المجلس القومي للأجور (إذا ما كانوا قد حصلوا عليها بالفعل).

كان رئيس الجمهورية قد أعلن، في مطلع الأسبوع الجاري، عن زيادة الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الحكومي، ليصبح الحد الأدنى لأجر العامل في أدنى الدرجات الوظيفية في الحكومة أربعة آلاف جنيه شهرياً.

وأوضح وزير المالية محمد معيط، في بيان لاحق، أن تطبيق هذه الزيادة سيبدأ في أكتوبر/تشرين الأول المقبل بعد إقراره من مجلس النواب، وأن الزيادة ستشمل الحد الأدنى لكل الدرجات الوظيفية بما لا يقل عن 500 جنيه لكل العاملين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الاقتصادية. (الدولار = 30.95 جنيه). وجاء الإعلان ضمن حزمة من القرارات شملت زيادة علاوة غلاء المعيشة الاستثنائية من 300 إلى 600 جنيه شهرياً، ورفع حد الإعفاء الضريبي بنسبة 25% ليصل إلى 45 ألف جنيه سنوياً.

وأكدت الدراسة الصادرة عن المبادرة أن فجوات تنفيذ الحد الأدنى للأجر تؤخره عن ملاحقة الأسعار.

وأشارت في دراستها التحليلية بعنوان "نحو أجر منصف للجميع في مصر.. خيارات تعميم الحد الأدنى للأجور"، إلى أن "4000 جنيه شهرياً لا تغطي التضخم السابق ولا تحمي من موجاته المتوقعة بعد الانتخابات الرئاسية"، ورأت أنه يجب وضع آليات ملزمة لتطبيق الحد الأدنى في القطاع الخاص.

واعتبرت المبادرة أن الزيادة التي أعلنها السيسي مؤخراً و"الثانية خلال عام واحد للحد الأدنى للأجور"، خطوة في الاتجاه الصحيح، في إطار تحسين الأحوال المعيشية لقطاع من العاملين بأجر في مصر، مع تصاعد معدلات التضخم خلال الشهور الستة الماضية، منذ الإعلان السابق عن رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالقطاع الحكومي إلى 3500 في مارس الماضي. لكن وضعية الأجور الحقيقية تظل أقل كثيراً من أن تكون منصفة أو كافية لتوقي السقوط تحت خط الفقر.

وقالت إنه "رغم إيجابية خطوة رفع الحد الأدنى للأجور ورفع حد الإعفاء الضريبي للشرائح الدنيا، فإن القرار من جهة لا يغطي سوى العاملين في القطاع الحكومي والهيئات التابعة للدولة، ولا يشمل القطاع الخاص أو العمالة غير الرسمية، وهي النسبة الأكبر من العاملين بأجر في مصر، وقد يتأخر اجتماع المجلس الأعلى للأجور لتحديث الحد الأدنى في القطاع الخاص إلى نهاية العام، تاركاً ملايين العمال دون تدخل. ومن جهة أخرى، فإن طريقة حساب الحد الأدنى قد تتطلب مزيداً من المراجعة في ضوء معدلات ارتفاع أسعار الغذاء بشكل خاص، بالإضافة إلى التخفيض

المنتظر في قيمة الجنيه بعد الانتخابات الرئاسية وربما قبلها، وما سيرتبه من تراجع في القدرة الشرائية لتلك الأجور، بما يلغى أي أثر إيجابي للزيادة على مستوى المعيشة بمجرد حدوثه".
وسجلت دراسة المبادرة تحفظاتها بشأن قضيتين هامتين فيما يتعلق بقرارات المجلس القومي للأجور:

عدم إشارة قرار المجلس إلى وجود زيادات متدرجة بشكل عام في كل الأجور، على غرار القرارات الحكومية بالنسبة للعاملين لدى الدولة.
أن المجلس قد قلص 4% من قيمة العلاوة السنوية للعاملين بالقطاع الخاص (بعد أن كانت 7% على الأقل، لتصبح 3%). وهي نسبة متواضعة للغاية، خصوصاً أن تلك العلاوة هي الوسيلة الوحيدة لزيادة الأجور في القطاع الخاص، بعد أن توقف المجلس القومي للأجور منذ تسع سنوات عن إصدار قرارات خاصة بعلاوات غلاء المعيشة للعاملين بالقطاع الخاص، أو أي آليات أخرى لزيادة الأجور، بالتوازي مع الزيادة الدورية التي تصدر بالنسبة للعاملين بالحكومة. (وكان المجلس يقرر زيادة للقطاع الخاص بالتوافق مع القطاع الحكومي حتى عام 2014)؛ كأن ما يمكن أن يُعطى باليمين أخذ مقابله مسبقاً باليسار.
واقترحت الدراسة آلية عاجلة لزيادة الأجور وتحديد الحد الأدنى للأجر، وأشارت إلى إمكانية تطبيق آليات أخرى، لكنها تتطلب وقتاً أطول، وتحتاج إلى تعديل بعض السياسات لكي يتمكن الطرف المغيب عن صنع القرار (العمال) من أن يكون موجوداً وفاعلاً، حتى يتسنى الحديث عن مفاوضات جماعية حقيقية ثلاثية الأطراف.

السياسي يدعو لتمويل منخفض التكلفة لمساعدة الاقتصادات الناشئة

(اقتصادي . جريدة الشرق الأوسط)

دعا الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الاثنين، مؤسسات التمويل متعددة الأطراف إلى ضخ مزيد من التمويل منخفض التكلفة لمساعدة الدول ذات الاقتصادات الناشئة. وأضاف السيسي خلال حضوره الاجتماعات السنوية الثامنة للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بمدينة شرم الشيخ المصرية، أنه لا يمكن للدول الأفريقية أن تقوم بتطوير البنية التحتية دون توفير تمويل منخفض التكلفة لها.
وعبر السيسي عن تقدير بلاده للبنك الآسيوي، وتطلعها لمزيد من التعاون والاستثمار؛ لا سيما في مجال البنية التحتية؛ مشيراً إلى أن الدولة حريصة على أن يقود القطاع الخاص التنمية في مصر. وقال: «أخذنا عدة إجراءات لدعم القطاع الخاص، من بينها إصدار وثيقة سياسة ملكية الدولة». ولفت إلى أن مصر كانت تعاني من فجوة هائلة في البنية الأساسية، وأن «الدولة وفرت تريليونات الجنيهات للإنفاق على البنية الأساسية التي نستطيع أن نقول الآن إنها متطورة وكافية للانطلاق إلى تنمية حقيقية».

مصر تجري الانتخابات الرئاسية في ديسمبر

(سياسي . جريدة الشرق الأوسط)

أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر، الاثنين، إجراء الانتخابات الرئاسية في المدة من العاشر إلى الثاني عشر

من ديسمبر (كانون الأول) المقبل.

ويحق للرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، (68 عاماً)، الترشح مدة ثلاثة وفق تعديل للدستور في 2019 شمل تمديد الولاية الرئاسية من 4 سنوات إلى 6 سنوات.

وقالت الهيئة في مؤتمر صحفي إنه من المتوقع إعلان نتائج الانتخابات في 23 ديسمبر، وفي حال اللجوء إلى جولة ثانية ستعلن النتائج النهائية في موعد أقصاه 16 يناير (كانون الثاني) العام المقبل.

ورغم أن السيسي لم يعلن رسمياً ترشحه، فقد بدأت الأحزاب الموالية للحكومة حملة شملت لوحات إعلانية في جميع أنحاء القاهرة تدعم إعادة انتخابه. وأطلق حزب «مستقبل وطن» (صاحب الأغلبية البرلمانية)، الاثنين، حملة لتوثيق توكيلات المواطنين لتأييد ترشح السيسي لولاية جديدة.

وأعلن فوز السيسي في انتخابات عامي 2014 و2018 بنسبة 97 بالمائة من الأصوات.

وأعرب 6 مرشحين محتملين نيتهم الترشح في الانتخابات المقبلة، وهم عضو البرلمان السابق أحمد الطنطاوي، ورئيس حزب «الوفد» عبد السند يمامة، ورئيس حزب «السلام الديمقراطي» أحمد الفضالي، ورئيس حزب «الشعب الجمهوري» حازم عمر، ورئيس «الحزب الديمقراطي الاجتماعي» فريد زهران، ورئيسة حزب «الدستور» جميلة إسماعيل.

ووفقاً لرئيس «الهيئة الوطنية للانتخابات» المستشار وليد حمزة، تبدأ الهيئة تلقي طلبات الترشح من 5 إلى 14 أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، على أن يكون تصويت المصريين بالخارج لمدة 3 أيام هي 1 و2 و3 ديسمبر، بينما سيجري التصويت في داخل مصر أيام 10 و11 و12 من الشهر نفسه.

وجددت الهيئة تعهدها بضمان «الحياد»، وقال المستشار حمزة: «نتعهد للمصريين بأن نبقى أهلاً للأمانة، وموضوعاً للثقة، وأن يخرج المشهد الانتخابي بالصورة التي تليق بمصر، ووفقاً لأدق المعايير الدولية».

وفي حالة الحاجة لجولة إعادة بين المتنافسين، حددت الهيئة موعد التصويت في «جولة الإعادة» للمصريين بالخارج أيام 5 و6 و7 يناير، بينما تجري الإعادة داخل مصر أيام 8 و9 و10 من الشهر نفسه.

وبالتزامن مع قرب فتح باب الترشح، انطلقت «معركة» جمع توكيلات المواطنين، أو «تزكيات» أعضاء مجلس النواب «الغرفة الرئيسية للبرلمان». واستناداً لمواد الدستور المصري وقانون مباشرة الحقوق السياسية، حددت «الهيئة الوطنية للانتخابات» شروطاً إجرائية لقبول الترشح، نصت على أن «يشترط لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية أن يزكي المترشح عشرون عضواً على الأقل من أعضاء مجلس النواب، أو أن يؤيده ما لا يقل عن 25 ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في 15 محافظات على الأقل، وبحد أدنى 1000 من كل محافظة منها، وفي جميع الأحوال لا يجوز تأييد أكثر من مترشح».

نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية الدكتور عمرو هاشم ربيع قال لـ«الشرق الأوسط» إن «المرشحين المحتملين سيبدأون المعركة بمحاولة الحصول على (تزكيات) من أعضاء مجلس النواب، وإذا لم يتمكنوا من ذلك، فسيلجأون إلى قواعدهم الجماهيرية وأنصارهم لجمع توكيلات المواطنين»، ووفق ربيع فإنه «سيكون في مصلحة العملية الانتخابية تسهيل إجراءات حصول المرشحين المحتملين على توكيلات التأييد من المواطنين».

ولا يواجه بعض المرشحين المحتملين مشكلات في استيفاء شروط الترشح لوجود تمثيل برلماني لأحزابهم،

ومنهم، رئيس حزب «الشعب الجمهوري» حازم عمر، الذي يمتلك حزبه 50 مقعداً بمجلس النواب، ورئيس حزب «الوفد» عبد السند يمامة، الذي يمتلك حزبه 26 نائباً.

بينما لا يمتلك حزب «السلام الديمقراطي» تمثيلاً برلمانياً لتزكية رئيسه أحمد الفضالي، وأيضاً لا يمتلك حزب «الدستور» تمثيلاً برلمانياً لدعم رئيسه جميلة إسماعيل، ومع إعلان الحركة المدنية الديمقراطية (تجمع معارض يضم 12 حزباً وشخصيات عامة بينهم حزب (الدستور)، و(الحزب الديمقراطي الاجتماعي)) إرجاء التوافق حول مرشح واحد للحركة إلى ما بعد التقدم للترشح، يرى مراقبون أن المرشحين الثلاثة الذين ينتمون لأحزاب أعضاء بالحركة سوف يعتمدون على أحزابهم في الحصول على «تزيكات» نواب البرلمان، أو توكيلات المواطنين.

وأطلقت حملة المرشح المحتمل أحمد الطنطاوي دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي لتحرير توكيلات التأييد، بينما يتجه رئيس «الحزب الديمقراطي الاجتماعي» فريد زهران إلى الحصول على «تزيكات» من نواب البرلمان، حيث يمتلك حزبه 7 مقاعد، وتمتلك أحزاب الحركة المدنية مجتمعة 18 مقعداً بمجلس النواب.

وقال رئيس حزب «التحالف الشعبي الاشتراكي» (أحد أحزاب الحركة المدنية) مدحت الزاهد لـ«الشرق الأوسط» إن «اجتماع الحركة مساء (الأحد) أرجأ التوافق حول مرشح واحد، وترك لكل مرشح إدارة مشاركته بالانتخابات مع الالتزام بميثاق ومبادئ الحركة الخاصة بضمانات نزاهة الانتخابات»، ووفق الزاهد «اتفق المرشحون الثلاثة على (كود أخلاقي) يقضي بعدم منافسة بعضهم البعض بل منافسة المرشحين الآخرين»، وقال الزاهد: «بعض مرشحي أحزاب الحركة بدأوا اتصالات مع أحزاب أخرى من خارج الحركة للحصول على تزكية من نوابها».

زلزال تركيا ينعش صادرات الإسمنت المصري

(اقتصادي . العربي الجديد)

ارتفعت حركة صادرات الإسمنت المصري بنسبة 31% خلال النصف الأول من 2023، مسجلة 448 مليون دولار، مقابل 343 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2022، فيما تراجع الطلب على الإسمنت في السوق المحلي خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2023، بنسبة 7.7%، مسجلاً 30.3 مليون طن، مقابل 32.8 مليون طن خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وعزا أحمد المرشدي، الخبير في صناعة وتجارة الإسمنت، ارتفاع صادرات الإسمنت إلى سبب رئيسي، إلى تراجع صادرات الإسمنت التركي، المنافس الأول للإسمنت المصري في السوق الإقليمي، بسبب تخصيص الإسمنت التركي لإعادة إعمار ما تم تدميره عقب الزلزال الذي ضرب البلاد مؤخراً، بالإضافة إلى اتفاقية دعم الصادرات والتي من خلالها تحصل الشركات على حافز عن كل طن يتم تصديره.

وأشار في تصريحات خاصة إلى أن تراجع الطلب المحلي نتيجة تراجع تنفيذ المشاريع عقب ارتفاع أسعار مواد البناء وعلى رأسها حديد التسليح، بالإضافة لتردي الأوضاع المعيشية بشكل عام، لافتاً إلى أن الكميات المخصصة للتصدير، خارج نطاق قرار جهاز حماية المنافسة بخفض الطاقة الإنتاجية للشركات بنسب مختلفة، وفقاً لعدد خطوط الإنتاج والعمر الافتراضي لها.

وقال أحمد الزيني، رئيس شعبة مواد البناء، إنه لا توجد زيادة في الكميات المنتجة من الإسمنت عن حاجة السوق، وبالتالي لا يوجد تراجع في الطلب، إذ أن كل شركة تنتج بحسب احتياجات السوق فقط، وما يتم تداوله من معلومات حول تلك المعدلات غير صحيح، بهدف الحفاظ على تراجع الإنتاج، وبالتالي تناقص المعروض، وهو ما ينعكس على ارتفاع الأسعار، والتي زادت 150% خلال آخر سنتين.

وأضاف في تصريحات خاصة، أن بعض الشركات الأجنبية في مصر تفضل بيع منتجها في السوق المحلي، تعظيماً للأرباح، في حين تخصص إنتاج فروعها الخارجية في الدول الأخرى للتصدير، في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة للعملة الصعبة، مشيراً إلى أنه كان هناك قرار وزاري سابق بإلزام كل شركة بتصدير 5% من إنتاجها. وكان جهاز حماية المنافسة قد مد قرار خفض الطاقة الإنتاجية لمصانع الإسمنت لمدة عام آخر ينتهي في يوليو/تموز 2024، عقب شكاوى المنتجين من زيادة الإنتاج عن حاجة السوق، والتي وصلت إلى 85 مليون طن، فيما تراجع الاستهلاك إلى نحو 47 مليون طن أسنوياً، وهو ما يعني وجود فائض عن حاجة الاستهلاك يقدر بحوالي 38 طناً.

وأظهرت بيانات المجلس التصديري لمواد البناء، ارتفاع صادرات مصر من الإسمنت بنسبة 31% خلال النصف الأول من 2023، مسجلة 448 مليون دولار، فيما تصدرت ساحل العاج قائمة الدول الأكثر استيراداً بقيمة 100.7 مليون دولار، ثم غانا بـ 71.2 مليون دولار، وحلت ليبيا ثالثاً بـ 29.3 مليون دولار.

وسجل إنتاج مصر من الإسمنت بنهاية 2022 نحو 45.8 مليون طن، تم بيع حوالي 42.4 مليون طن، فيما بلغت الصادرات 670 مليون دولار، مقابل 465 مليون دولار خلال 2021 بنسبة زيادة 44%.

إثيوبيا تلقي باللوم على مصر في فشل مفاوضات سد النهضة

(سياسي . سكاي نيوز عربية)

وجهت إثيوبيا انتقادات إلى مصر، بعد نهاية الاجتماع الوزاري الثلاثي بشأن سد النهضة الذي عقد في أديس أبابا، والذي لم يقدم تقدماً يذكر. واستضافت إثيوبيا الجولة الثانية من المفاوضات الثلاثية بين إثيوبيا والسودان ومصر في الفترة من 23 إلى 24 سبتمبر 2023. وبدأت هذه الجولة من المحادثات بهدف إحراز تقدم وتضييق الخلافات بشأن القضايا العالقة. ووفقاً للبيان الإثيوبي، دفع الجانب المصري بموقف يقوض اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين الطرفين عام 2015، كما أن المفاوضات لم تؤدي لإحراز تقدم جوهري في قضية سد النهضة. وأكدت الخارجية الإثيوبية، في بيان اليوم الإثنين، أن "استمرار مصر في تمسكها بمعاهدة إقصائية تعود للحقبة الاستعمارية ومطالبتها بحصة من المياه" حالت دون إحراز تقدم في المفاوضات. وتؤكد إثيوبيا أن الهدف من المفاوضات الثلاثية الحالية هو وضع اللامسات الأخيرة على المبادئ التوجيهية والقواعد المتعلقة بالماء الأول والتشغيل السنوي لسد النهضة. فيما أوضح المتحدث باسم وزارة الموارد المائية والري المصري محمد غانم أن الجولة التفاوضية لم تسفر عن تحقيق تقدم، حيث شهدت توجهاً إثيوبياً بالاستمرار في رفض الأخذ بأي من الحلول الوسط المطروحة، مضيفاً أن أديس أبابا تراجع عن الترتيبات الفنية المتفق عليها دولياً والتي من شأنها تلبية المصالح الإثيوبية اتصالاً بسد النهضة دون الإضرار بحقوق ومصالح دولتي المصب.

ووفقا لبيان رسمي لوزارة الخارجية الإثيوبية، تم الاتفاق على مواصلة المفاوضات الثلاثية في أكتوبر 2023 في العاصمة المصرية القاهرة.
